وثقت السوابق التاريخية لرفع الاستجوابات من جدول الأعمال

«اتجاهات»: شطب استجواب العدساني والكندري والقويعان ليس سابقة فريدة من نوعها

المجلس شطب استجواب الجري للعوضي والقلاف لباقر والسعدون والعنجري للمحمد

برلمان 81 وافق بالإجماع على رفع استجواب الجري للعوضي من جدول الأعمال . . وابرز أعضائه العون والسلطان والسعدون

■ المضبطة ((1029ب)) لمجلس 99 توثق الموافقة برفع الأيدي على شطب استجواب القلاف لباقر

اعدت وحدة الدراسات البرلمانية في مركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريرا موثقا بالسوابق البرلمانية التي انتهت إلى رفع الاستجوابات من جدول الأعمال مدعوما بابرز الاعضاء الذين أرسوا تلك السوابق وأقروها، واكدت البيانات ان شطب الاستجواب الاخير المقدم من النواب المستقيلين العدساني والكندري والقويعان لم يكن سابقة فريدة من نوعها في تاريخ الحياة النيابية، وإنما مجرد تكرار لأكثر من سابقة كرسها وشارك في صنعها عددا كبيرا من النواب والرؤساء السابقين.

استجواب الجري للعوضي

واكد اتجاهات ان مجلس 1981 شهد رفع اول استجواب في تاريخ الحياة النيابية وهو الاستجواب المقدم من خليفة الجري لوزير الصحة الاسبق عبدالرحمن العوضي، وجاء في محور واحد عن اسماء المرضى الذين اوفدتهم الدولة للعلاج في الخارج وقد شكك الوزير في دستوريته واحيل الاستجواب للمحكمة الدستورية التي ايدت موقف الوزير، وحفظ المجلس الاستجواب بالاجماع ورفع من جدول الاعمال،ولم يقدم المستجوب استقالته وإنما أعلن حرصه على المواد الدستورية والخضوع لحكم المحكمة الدستورية.

وافاد التقرير انه من بين اعضاء مجلس 81 الذي شهد رفع اول استجواب في تاريخ الحياة النيابية كل من محمد العدساني رئيس المجلس والنواب جاسم الصقروجاسم العون وخالد جميعان وخالد السلطان وعبدالمحسن جمال وعيسى الشاهين وأيضا أحمد السعدون الذي غاب عن الجلسة بدون عذر لكنه لم يصدر اي بيان تجاه الموقف او يتخذ اجراء تجاه القرار، ويرى مراقبون ان المجلس ونوابه وافقوا على شطب الاستجواب وكان بالامكان عدم رفع الاستجواب من جدول الأعمال.

استجواب القلاف لسعد الهاشل

واضاف اتجاهات انه على الرغم من خطورة واهمية المحاور الاربعة الواردة في الاستجواب المقدم من حسين القلاف ضد وزير العدل الاسبق د. سعد الهاشل والمقدم بتاريخ 27 يناير 2001 بمجلس 1999 الا ان ثمانية نواب قدموا رسالة لرئيس مجلس الأمة حينذاك قبل موعد الجلسة المقررة لمناقشته بإحالته إلى اللجنة التشريعية والقانونية لبحث مدى تطابقه مع الدستور واللائحة الداخلية ووقع على الطلب النواب «صالح الفضالة وسعد طامي وراشد الحجيلان وعبدالوهاب الهارون وأحمد الدعيج وعبدالله النيباري ومبارك الخرينج ومبارك الدويلة» غير أن الحكومة قدمت استقالتها بتاريخ 29 يناير عام 2001م أي بعد يومين من إدراج الاستجواب وقبل موعد مناقشته، وبالتالي اصبح الاستجواب كأن لم يكن.

وبين التقرير ان النواب الثمانية المشار اليهم انفا امنوا بضرورة ان يكون الاستجواب متوافقا مع الدستور حتى يكون صالحا للمناقشة وإلا ما كان لهم أن يقفوا حائلا أمام العضو مقدم الاستجواب وتمكينه من مناقشة الاستجواب.

استجواب القلاف لباقر

وفي ذات المجلس قدم القلاف استجوابا اخر ضد وزير العدل الاسبق احمد باقر من 5 محاور، وقد تحدث معارضا لهذا الاستجواب ومؤيدا إلى إحالته إلى اللجنة التشريعية النائبين السابقين مبارك الدويلة وعبد الله الرومي، حيث قدم النواب «الفضالة والطشاسي والحجيلان وعبد الوهاب الهارون وأحمد الدعيج والنيباري والدويلة والخرينج» اقتراحا بإحالة الاستجواباإلى اللجنة التشريعية والقانونية، وجرى التصويت بالنداء بالاسم ووافق على تلك الإحالة «28» نائبا ولم يوافق «15» وامتناع «4» وكان من أبرز الموافقين كل من : أحمد الدعيج وصالح الفضالة وعبد الله النيباري وعبد الله الرومي وفيصل الشايع ومبارك الدويلة ومحمد الصقر ومشاري العصيمي ومشاري العنجري وجاسم الخرافي ود.ناصر الصانع ود.محمد البصيري ود.وليد الطبطبائي. ويشير التقرير إلى أن مضبطة جلسة 8 يناير 2002 رقم «1029ب» أكدت أن المجلس نظر تقرير لجنة الشئون التشريعية التي أكدت بدورها عدم دستورية الاستجواب وتمت مناقشة تقرير اللجنة بين مؤيد ومعارض،وجري تصويتا برفع الأيدي حيث وافق على التقرير «25» نائبا من «43» إجمالي الحضور،وبذلك شطب المجلس الاستجواب ورفعه من جدول الأعمال ليكرس سابقة حق المجلس في شطب أي استجواب ورفعه من جدول الأعمال،وكان يمكن للمجلس أن يصوت برفض تقرير اللجنة لاسيما أن تقارير اللجان مثل التوصيات غير ملزمة. .. ومع رفع الاستجواب من جدول الأعمال، لم يقدم أي من النواب استقالتهم وكان من بين حضور الجلسة النواب: رئيس المجلس جاسم الخرافي وأحمد الدعيج وأحمد السعدون والراحل د. أحمد الربعي وأحمد الشريعان ود. حسن جوهر وصالح الفضالة وعبدالله النيباري وعبدالله الرومي ود.عبدالمحسن المدعج وعبدالمحسن جمال ومبارك الدويلة ومحمد الصقر ومحمد الخليفة ود.محمد البصيري ومرزوق الحبيني ومسلم البراك ومشاري العنجري ومشاري العصيمي ومشعان العازمي ود. ناصر الصانع ووليد الجري ود.وليد الطبطبائي.

استجواب القائم والصرعاوي للفهد

ويشير تقرير اتجاهات إلى أن مجلس 2009 كان له موقف واضح ضد بعض الاستجوابات غير الدستورية أو التي تشوبها مثالب دستورية حيث أحال استجواب إلى اللجنة التشريعية ورفع استجواب آخر من جدول الأعمال لعدم دستورية، وكان الأول الاستجواب المقدم من قبل القائم والصرعاوي ضد الشيخ احمد الفهد في 15 مايو 2011 وجاء متضمنا أربعة محاور، وفي جلسة 31 مايو من العام نفسه طلب الوزير إحالته إلى اللجنة التشريعية وصوت «35» نائبا مؤيدا لذلك ولم يوافق «27» وامتناع واحد هو حسين الحريتي، ووافق من النواب على الطلب 20 نائبا بالإضافة إلى الوزراء: جاسم الخرافي،حسين القلاف،خالد السلطان،خلف دميثير،دليهي الهاجري،رولا دشتي،سالم النملان،سعدون حماد،سلوى الجسار،شعيب الموزري،صالح عاشور،عدنان المطوع،عدنان عبدالصمد،د.يوسف الزلزلة،فيصل الدويسان،مبارك الخرينج،محمد المطير،محمد هايف،معصومة المبارك،ناجي العبدالهادي.

استجواب السعدون والعنجري للمحمد

ويوضح تقرير اتجاهات إلى أن مجلس 2009 شهد واقعة أخرى برفع الاستجواب المقدم من النائبين عبدالرحمن العنجري وأحمد السعدون إلى رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد من جدول الأعمال وهو الاستجواب المكون من أربعة محاور ففي جلسة 2011/05/17 «مضبطة رقم 1281» وافق المجلس بأغلبية واضحة بتأجيل مناقشة الاستجواب لمدة ستة مع إحالة طلب تفسير إلى المحكمة الدستورية لبيان مدى دستورية الموضوعات في صحيفة الاستجواب واختصاص سمو رئيس مجلس الوزراء بها وصدر القرار التفسيري للمحكمة الدستورية رقم «10» لسنة 2011،حيث انتهى إلى أن كل استجواب يُراد توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء، محكوم بالضمانات التالية:

ينحصر نطاقه في حدود اختصاصات رئيس الوزراء.

السياسة العامة للحكومة شريطة أن تكون قائمة ومستمرة.

عدم المساءلة عن أي أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها، أو أي عمل لوزير في وزارته،«كون المسؤولية السياسية لدى مجلس الأمة، إنما تقع على الوزراء فرادى». وفي جلسة 2011/11/15 «مضبطة رقم 1292» نظر المجلس الاستجواب في ضوء القرار التفسيري للمحكمة الدستورية ووافق المجلس على شطب الاستجواب ورفعه من جدول الأعمال،وكانت نتيجة التصويت في الجلسة السرية «38» موافقا فيما لم يدل «26» بأصواتهم من «64» هم إجمالي الحضور ليكرس مجلس الأمة مجددا سلطته في حق الفصل في مدى دستورية الاستجواب وأنه صاحب القرار النهائي وكان يمكن للمجلس أن يصوت عكس ذلك وساعتها كان رئيس الوزراء يصعد المنصة بغض النظر عن القرار التفسيري للمحكمة الدستورية.

وكان من النواب الحاليين الذين صوتوا مع رفع الاستجواب من جدول الأعمال كل من : خلف دميثير وسعدون حماد وصالح عاشور وعدنان عبدالصمد وعسكر العنزي وفيصل الدويسان ومبارك الخرينج ود.محمد الحويلة ود.يوسف الزلزلة ود.علي العمير ،ومن النواب الذين لم يدلوا بأصواتهم:أحمد السعدون ود.أسيل العوضي ود.جمعان الحربش وخالد السلطان وروضان الروضان وشعيب الموزري وصالح الملا وعادل الصرعاوي وعبدالرحمن العنجري وعبدالله الرومي ود.فيصل المسلم ومرزوق الغانم ومسلم البراك ود.وليد الطبطبائي و لم يقدم اي من هؤلاء النواب استقالته احتجاجا على قرار المجلس بشطب الاستجواب.

استجواب العدساني للمبارك

سادسا : في جلسة 13 نوفمبر 2013 وافق مجلس الأمة بأغلبية كبيرة وصلت 45 عضوا من إجمالي 64 على شطب الحورين في الاستجواب المقدم من العضو رياض العدساني إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لعدم دستورية ولم يبادر وقتها النواب المستقيلون إلى الاستقالة بل كان من ضمن من استقالوا صوتوا بالامتناع وهما صفاء الهاشم وعلي الراشد.

استجواب العدساني والكندري والقويعان للمبارك

سابعا : في جلسة 29 أبريل 2014 قرر المجلس بأغلبية كبيرة رفع الاستجواب المقدم من النواب رياض العدساني ود.عبد الكريم الكندري ود.حسين القويعان إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من جدول الأعمال،حيث صوت «39» بالموافقة على شطب ولم يوافق «10» نواب وامتنع «3» ولم يدل بصوته «3» نواب وتعتبر ذلك هي السابقة الخامسة التي يتخذ فيها المجلس قرارا بعدم دستورية الاستجواب.

■ السلطان وهايف والنملان والمويزري وافقوا على إحالة استجواب الفهد للتشريعية

جميع السوابق تؤكد أن مجلس الأمة صاحب القرار النهائي في تحديد مدى دستورية أي استجواب

بسبب تزايد عدد المصابين سنويا إلى أن احتل في الكويت المركز الثالث

الجلال يطالب بضرورة إنشاء مركز متخصص لعلاج أمراض السرطان

طالب النائب طلال الجلال الحكومة بانشاء مركز متخصص لعلاج السرطان في الكويت باسرع وقت ممكن، واطلاق حملة توعوية بهدف الحد من هذا المرض الذي يعتبر إحدى المسببات الرئيسية في الوفاة بالكويت. وقال الجلال في تصريح له «انه في ظل تزايد عدد المصابين سنويا بمرض السرطان في الكويت، وحلوله في المرتبة الثالثة بالنسبة لحالات الوفاة فإن انشاء مركز لمكافحة السرطان في الكويت اصبح واجبا على الحكومة، وهو ما سبق وان طالبنا به اكثر من مرة وتقدمنا به كاقتراح برغبة». واوضح الجلال ان مركز مكافحة المشار اليه لايجب ان يقف دوره عند معالجة المصابين بمرض السرطان، وانما تكون مسؤوليته توعية المواطنين والمقيمين بهذا المرض وسبل الوقاية منه، خاصة وانه اذا تم الاكتشاف المبكر له فان علاجه ليس صعبا، وتمنى الجلال ان يعد مركز مكافحة السرطان «في حال تنفيذه» البحوث اللازمة التي تبين اسباب الاصابة بهذا المرض، من خلال قسم متخصص في هذه البحوث، وان يزيد جرعة الاستعانة بالاطباء المتخصصين من الخارج للاستفادة من خبراتهما، وكذلك ابتعاث اطباء الى الخارج لاكتساب مزيد من الخبرة في مجال علاج مرض السرطان، وان يعمل مسح شامل بين الحين والاخر للكشف المبكر عن الاصابة بالسرطان بمختلف انواعه. واختتم الجلال تصريحه مؤكدا ان وزارة الصحة مطالبة بالاسراع في انشاء مركز مكافحة السرطان، بهدف الحد من الاصابة بمرض السرطان، وذلك من خلال الكشف المبكر عن المرض وتشخيصه.

طلال الجلال

■ مركز المكافحة تكون مسؤوليته أيضا توعية المواطنين والمقيمين بهذا المرض

العازمي يقترح إنشاء صندوق للإسكان العسكري لتوفير التمويل والتشريعات اللازمة

طالب المؤسسات العسكرية ببناء وحدات سكنية للضباط والأفراد

أكد النائب حمدان العازمي أن المؤسسات العسكريه مطالبة بالدخول بقوة على طريق حل المشكلة السكنية، وذلك عبر بناء وحدات سكنية لمنتسبيها من الضباط والافراد، مشيرا إلى أن هذا المشروع سيكون له مردود إيجابي على الدولة ويساهم بقوة في حل الأزمة السكنية المتفاقمة.

واوضح العازمي في تصريح صحافي أن هذا المشروع الهادف والحيوي يمثل استجابة ضرورية تقتضيها مهمة توفير متطلبات الحياة المعيشية الكريمة للمنتسبين للمؤسسات العسكرية من حيث تأمين السكن الملائم والمريح والصحي لهم ولأسرهم لتوفير الاستقرار النفسي والمعيشي والأمني لهم بمردوداته التي ستنعكس إيجابا على العسكريين وتجعلهم أكثر حرصا على أداء مهامهم وواجباتهم.

وأشار إلى أن المشروع بالإضافة إلى أنه سيساهم في حل الأزمة الإسكانية، سيكون له جوانب إيجابية أخرى متعددة، من بينها أنه مساهمته في تشجيع أبناء الكويت على الإنضمام للسلك العسكري، وتحرير الأراضي الخاضعة للمؤسسات العسكرية والمطلوبة بشكل ضروري في توفير الرعاية السكنية، والإسراع في بناء وحدات تشرف عليها مؤسسات بحجم الجيش والداخليه مما سيشكل نقلة نوعية في معالجة القضية الإسكانية بشكل سريع ومناسب.

وأكد أن المؤسسات العسكرية تستطيع عند البدء بهذا المشروع الاستعانة بالقطاع الخاص للاستثمار في مثل هذا المجال، بالإضافة إلى جهودها المنظمة والمعروفة بالإنضباط ودقة المواعيد بعكس ما يحدث في المؤسسات الاخرى، لافتا إلى ان هذا المشروع ليس بدعة مستحدثة وإنما تقوم به المؤسسات العسكرية في العديد من دول العالم ومن بينها دول في شقيقة.

ودعا العازمي المؤسسات العسكرية إلى اخذ الموضوع على محمل الجد من وقت قراءة هذا التصريح، مبينا أنه سيتقدم باقتراح في هذا الشان لإنشاء صندوق للإسكان العسكري لتوفير التمويل والتشريعات اللازمة للبدء في مثل هذا المشروع، مطالبا وزير الدفاع بإصدار أوامر فورية للبدء في إعداد نماذج مختلفة للوحدات السكنية بحيث تراعي المتطلبات الأساسية ومايتناسب مع الواقع حتى يتم إقرار هذا المشروع من مجلس الأمة.

وشدد على اهمية تعاون وزارات الدولة ذات الشان في خروج المشروع إلى النور، والتنسيق فيما بينها لمنح هذا المشروع الأولوية من حيث بناء البنى التحتية اللازمة وتوفير سبل الراحة للعسكريين الذين يقومون بواجبهم في حماية البلاد ومستعدون دائما لتقديم ارواحهم فداء لها، مبينا أن مثل هذه الأعمال تعود بالخير والنماء على الوطن وأبنائه، وستضع لبنة الاستقرار آلاف الأسر التي تنتظر دورها في سكن ملائم

■ المشروع سيساهم في تشجيع أبناء الكويت على الانضمام للسلك العسكري

حمدان العازمي

■ على وزارات الدولة ذات الشأن التعاون لخروج المشروع إلى النور